# الغش المحاسبي ودو افع ارتكابه-دراسة استقصائية لآراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف -

# Accounting fraud and the motives for committing it – An investigative study of auditors' opinions in Setif -

**الدكتورة .سوياد أمينة**[1]

جامعة سطيف 01

amina.souy@hotmail.com

**تاريخ الاستلام:** 2021/01/ 12 **تاريخ القبول**2021/04/01 **تاريخ النشر:** 2021/05/ 22

**ملـــخـــص**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دوافع ارتكاب الغش المحاسبي في بيئة الأعمال الجزائري من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين، حيث تم التركيز على نوعين من الغش المحاسبي وهما التقارير المالية الاحتيالية وكذا اختلاس الأصول،حيث تم إعداد استبانه وتوزيعها على مراجعي الحسابات الخارجين في ولاية سطيف، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تفيد أصحاب الشركات في تجنب الوقوع في أزمة عامة قد تؤدي إلي إفلاسها مما يجلب الضرر للاقتصاد الوطني.

**المصطلحات:** تقارير مالية احتيالية؛ اختلاس الأصول؛ مراجع الحسابات.

**تصنيف JEL** : **M41, M42, M49**

**Abstract:**

This study aims to identify the motives for committing accounting fraud in the Algerian business environment from external auditors' view, where the focus was on two types of accounting fraud, which are fraudulent financial reports as well as the misappropriation of assets, where a questionnaire was prepared and distributed to external auditors in Setif. The study reached a set of results and recommendations that benefit the owners of companies in avoiding falling into a general crisis that may lead to bankruptcy, which will harm the national economy.

**Keywords**: fraudulent financial reports; misappropriation of assets; auditor.

**Jel Classification Codes: M41, M42, M49**

[1]**المؤلف المرسل: د.سوياد أمينة، الايميل المهني:** amina.souy@hotmail.com

**مقدمة**

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين وحتى اليوم لم تتوقف أجهزة الإعلام عن نشر فضائح لعمليات احتيال أو غش أو فساد في منظمات الأعمال الدولية، فقد اشتركت معظمها في تلك العمليات اللاأخلاقية، ولم تقتصر تلك الفضائح على منظمات الأعمال الأمريكية وحسب، بل شملت المنظمات في إيطاليا وأستراليا، وكوريا الجنوبية، والصين، واليابان، وهولندا وفرنسا.أما على مستوى الاقتصاد الجزائري، فقد عرفت الجزائر ممارسات احتيالية بسبب الزيادة في الموارد المالية الموجهة أساساً لتمويل مشاريع الأشغال العامة والإسكان، وعلى سبيل المثال فضيحة بنك الخليفة 2003، البنك التجاري والصناعي 2003، الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار 2005، قطاع السكن والعمران 2003، الفساد في قطاع الجمارك 2005، قطاع المحروقات 2010و2013.

ومن المعروف أن السمة التي ميزت إفلاس الشركات العالمية وكذا الوطنية ، كانت فضائح التزوير في حسابات تلك الشركة وهو ما يعرف بالغش المحاسبي التي تتم بواسطة محاسب متمرس ملم بهذا الفن أللأخلاقي، مما يفضي إلى إظهار نتائج نشاط الشركة ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي.

**إشكالية الدراسة**

أصبح الغش المحاسبي يمثل تهديداً خطيراً للنظام العالمي نظراً لتزايد عدد العوامل التي تسبب حدوثه مثل: عولمة التدفقات المالية والأسواق المالية واستخدام الإنترنت، دمج وتقسيم الشركات والمنافسة المتزايدة باستمرار، إضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية، وهو في تزايد مستمر إلى يومنا هذا خصوصاً في بيئة تتميز بسيطرة التكنولوجيا المتطورة وكذا المعلومات التي ساهمت في زيادة عمليات الاحتيال، وتقنيات إخفاء الغش والتهرب منه التي كانت مجهولة تماماً من قبل.

إن اكتشاف حالات الغش المحاسبي في الوقت المناسب يجنب إدارة الشركة في الوقوع في أزمة عامة قد تؤدي إلي إفلاسها مما يجلب الضرر للاقتصاد الوطني ، ولمعالجة الداء وجب معرفة الأسباب التي تتسبب في حدوثه وعلية نطرح التساؤل التالي:

**ما هي الدوافع التي تكمن وراء القيام بالممارسات الاحتيالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين باعتبارهم مسؤولون عن اكتشاف حالات الغش المحاسبي والتقرير عنها حسب معايير المراجعة الدولية؟**

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يلتزم مراجعي الحسابات الخارجين بمعايير المراجعة الدولية في الكشف عن الغش المحاسبي والإبلاغ عنه ؟
- ما هي أهم الدوافع لنشر تقارير مالية احتيالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجين؟
- ما هي أهم الدوافع لاختلاس أصول الشركة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن عرض الفرضيات التالي:

- يؤثر التزام مراجعي الحسابات الخارجين بمعايير المراجعة الدولية في الكشف عن الغش المحاسبي والإبلاغ عنه؛
- يعتبر الضعف في مكونات الرقابة الداخلية من أهم الدوافع لنشر تقارير مالية احتيالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجين؛
- تعتبر المصروفات المرتفعة للإدارة العليا( السفر، التعويضات) من أهم الدوافع لاختلاس الأصول في الشركة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين.

**أهداف البحث**

تتجلى أهداف البحث في معرفة مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجين بمعايير المراجعة الدولية في الكشف عن الغش المحاسبي والتقرير عنه، بالإضافة إلى تحديد أهم الدوافع التي تؤدي إلى نشر تقارير مالية احتيالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجين، وكذا التعرف على أهم الدوافع التي تؤدي إلى سوء استخدام الأصول في الشركة وهو ما يجنب إدارة الشركة في الوقوع في أزمة عامة قد تؤدي إلي إفلاسها مما يجلب الضرر للاقتصاد الوطني.

**أهمية البحث**

تتمثل أهمية البحث في زيادة المنفعة الأساسية لعملية المراجعة والتي تتمثل في إضفاء الثقة على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لتصبح ملائمة لاتخاذ القرارات ، حيث أن اكتشاف الغش ودوافعه يساعد المؤسسات في معرفة مواطن الضعف وتجنب الوقوع في أزمات مالية ، كما يساعد المستثمرون على اتخاذ قرارات صحيحة يترتب عليها توزيع وتخصيص الموارد الاستثمارية بشكل كفء وهو ما يساهم في النمو الاقتصادي .

**منهج البحث**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في كافة جوانب الدراسة للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والاحاطة بكل جوانب الموضوع.

**محاور البحث**

شملت هذه الورقة البحثية أربعة محاور مستمدة من طبيعة الإشكالية والفرضيات المطروحة للإجابة عنها، وهي كالتالي:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للغش المحاسبي؛
- المحور الثاني: عوامل ارتكاب الغش المحاسبي (التطور الهندسي للغش)؛
- المحور الثالث: أنواع الغش المحاسبي؛
- المحور الرابع: الدراسة الميدانية لدوافع الغش المحاسبي .

## المحور الأول: الإطار المفاهيمي للغش المحاسبي

هناك العديد من التعاريف قُدمت لمفهوم الغش. نقوم بتحليل أربع جوانب منها: النفسي، الاجتماعي، الاقتصادي والقانوني.

**أولا: الجانب النفسي**

ركزت العديد من البحوث في هذا الجانب على تحديد الأسباب التي تحفز الشخص لارتكاب الجريمة، وفقاً لنظرية التحليل النفسي، السلوك الاحتيالي هو نتيجة خلل في التطور الفردي، نظرية التعلم المبكر تقول أن السلوك الاحتيالي هو نتيجة تفاعل الفرد مع بيئته.

يمكن أن يكون المحتال ذهانياً، أنانياً أو إيديولوجيا، المحتال الذهاني لديها عادة جنائية* ، أما الأناني فلديه سلوك عدواني والرغبة في الحصول على منصب مرموق . أخيراً فإن الإداري إيديولوجيا يرى أن سلوكه متفوق على الآخرين[1].

**ثانيا:الجانب الاجتماعي**

السلوك الاحتيالي ظاهرة اجتماعية، تشكل العوامل الاجتماعية السبب الرئيسي للسلوك الاحتيالي للأشخاص، حيث أن الأشخاص المحتالين يتأثرون ببيئتهم والتفاعلات الاجتماعية وكذا العلاقات الشخصية[2]، حيث هناك ثلاث وجهات نظر لتفسير السلوك الاحتيالي:

أ. من منظور وظيفي: السلوك المنحرف هو نتيجة ضغوط اجتماعية مفروضة على الفرد من البيئة الاجتماعية؛

ب. المنظور السوسيولوجي من الصراع الذي يعتبر السلوك الاحتيالي هو نتيجة الصراع الثقافي؛

ت. نظرية "فئة الصراع" تعتبر الرأسمالية هي السبب الرئيسي للسلوك الاحتيالي.

**ثالثا: الجانب القانوني**

من الناحية القانونية : " الغش أو التدليس هو أن يستعمل أحد طرفي العقد وسائل غايتها تضليل الطرف الآخر والحصول على رضاه في الموافقة على أي عمل حقوقي آخر"،

من خلال هذا التعريف يتبن لنا أن الغش يفترض وجود أربعة شروط :

1. استعمال الوسائل أو الطرق الاحتياليةو يتمثل في: العنصر المادي حيث يكفي الكذب، أو مجرد الكتمان، إذا كان المدلس عليه جاهلا للأمر المكتوم عن هو لا يستطيع أن يعرفه من طريق آخر حسب المادة 86 الفقرة 2 من القانون المدني الجزائري :" يعتبر تدليسا السكوت عمدا عن واقعة أو ملابسة إذا ثبت أن المدلس عليه ما كان أن له أن يبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة"

**2**. توافر نية التضليل لدى المدلس، مع قصد الوصول إلى غرض غير مشروع العنصر المعنوي، ويمثل هذا الشرط العنصر المعنوي؛

3. اعتبار التدليس الدافع للتعاقد حسب المادة 86 الفقرة 1 من القانون المدني الجزائري : " يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل التي لجأ إليها المتعاقدين أو النائب عنه ، من الجسام بحيث لولاها لما إبرام الطرف الثاني العقد"؛

4. أن يكون التدليس صادر من المتعاقد الآخر ، أو على الأقل يكون متصلا بها المادة 87 من القانون المدني الجزائري أن : " إذا صدر التدليس من غير المتعاقدين ، فليس للمتعاقد المدلس عليه أن يطلب العقد ، ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم ، أو كان من المفروض حتما أن يعلم بهذا التدليس".

كما يعرف الاحتيال من الناحية المدنية من خلال[3]:

- ✓ المتهم قام بوضع تمثيل للواقع المادي؛
- ✓ هذا التمثيل هو تمثيل كاذب؛
- ✓ إن المتهم مؤمن بعدم واقعية التمثيل، وعدم وجود دوافع واقعية لصحته؛
- ✓ وجود نية التعمد في تقديم التمثيل الكاذب.

**رابعا: الجانب الاقتصادي**

يعرف الغش على أنه هو[4]: " الخطأ الذي يرتكب عن قصد أو عمد أو تدبير من قبل قسم المحاسبة أو الهيئة الإدارية للتضليل أو الإخفاء أو الغش أو الاختلاس أو التأثير على القوائم المالية".

كما يعرف الغش أنه [5]"تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو التضليل طرف آخر والحيلولة بينه وبين الحصول على أصول وممتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في الأغراض الخاصة".

وأيضا عُرف الغش على أنه[6]" ارتكاب أخطاء عن عمد وسبق إصرار، ويعني ذلك أن الغش مرادفة الخطأ العمد، ويحدث الغش عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية، بهدف إخفاء معالم معينة، لتحقيق منفعة شخصية على حساب الوحدة الاقتصادية وتتنوع وتتشكل محاولات ارتكاب التلاعب، وتتمثل في الاختلاس والابتزاز والرشوة والتلاعب في عمليات الإفصاح والتعارض في المصالح وإساءة استخدام السلطة".

وأشار المعيار الدولي للتدقيق رقم (240) إلى أن الغش يعني[7]" فعلاً مقصوداً من قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون، أو أطراف خارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية".

من خلال الجوانب السابقة يمكن وضع نموذج يساعد في التعرف على مختلف عوامل ونتائج الغش، نوضحه في الشكل التالي:

**شكل رقم (01): النموذج العام للغش**

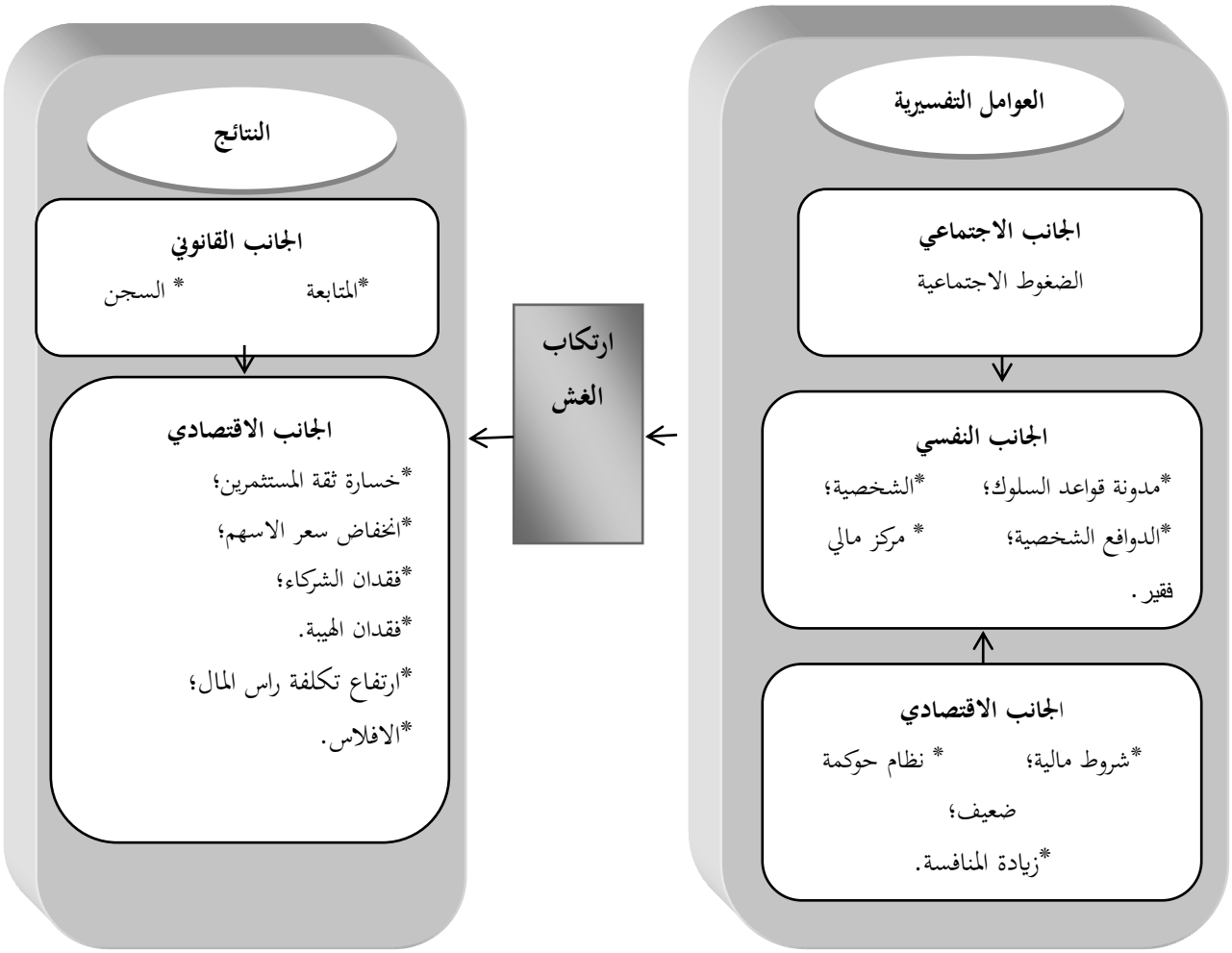


**Source**: Nadia smaili, la gouvernance comme moyen de prévention et de détection des irrégularités comptables pouvant mener à la fraude, thèse présentée en vue d`obtention du garde de philosophie doctor (ph.d) en administration, décembre 2006, HEC université Montréal, p :157.

يتضح من الشكل السابق أن العوامل التي تفسر وتدفع إلى ارتكاب فعل الغش تشمل كل من الجوانب الاجتماعية والنفسية وكذا الجوانب الاقتصادية، حيث يؤثر كل من الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي على الجانب النفسي الذي يحفز بدوره الشخص إلى ارتكاب جريمة الغش، هذه الأخيرة التي تؤدي إلى تبعات قانونية على الشخص المرتكب فعل الغش وهو ما يؤثر بدوره على الجانب الاقتصادي للشركة.

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج أن الغش يشمل عدة عناصر من أجل ارتكابه وهي النية والقصد أو التدبير المسبق، أي أن الغش يرتكب بسابق إصرار وسوء نية وتعمد للحصول على أرباح غير مشروعة وليس عن طريق المصادفة، وذلك سيعاً للتضليل والإخفاء عن أنظار المستخدمين للتقارير المالية.

## المحور الثاني:عوامل ارتكاب الغش المحاسبي(مثلث الغش)

إن الغش هو نتيجة توافق مجموعة من العوامل حيث هناك من حدد مجموعتين من العوامل لارتكاب الغش [8]: عوامل تتعلق بالعاطفة وأخرى متعلقة بالظروف ، حيث إن الحاجة النفسية والاقتصادية وعدم وجود احتمال باكتشاف الغش يشجع الشخص على الغش ، إضافة إلى أن هناك من حدد ثلاثة مجموعات من العوامل تشترك فيما بينها لتحفز الشخص على ارتكاب فعل الغش يطلق عليها مثلث الغش، حيث قُدم مثلث الغش سنة 1953 كجزء من الدراسات السوسيولوجية للاختلاس، ينص على وجود ثلاث عوامل لارتكاب الغش . تتمثل العناصر الثلاثة في مثلث الغش في[9]: الفرصة، والدافع، والتبرير، وتعتبر الفرص هي العنصر الذي يمكن السيطرة عليه من الشركة والحد منه.

### أولا:الضغوط /أو الدوافع لارتكاب الغش

الضغوط أو الحوافز تدفع الفرد للتصرف بالشكل الغير قانوني، وينشأ الحافز عادة عند وجود مشكلة غير قابلة للمشاركة، وهذا الأخير مهم للغاية لفهم الدافع للغش، لأن عدم القدرة على حل المشاكل مع أحد يدفع الشخص للتصرف بطريقة غير الشرعية.

#### أ. الضغوط المـــالية

الضغوط المالية مثل الأعمال التجارية المتعثرة أو الفاشلة وهو الحافز الذي يدفع العديد من المجرمين لارتكاب عمليات احتيال، كما أن الحوافز النقدية مثل المكافآت جنباً إلى جنب مع الضغوط لضمان تلقي السوق للخبر السار وذلك للاحتفاظ بثقة المستثمرين، ويكون عن طريق تلاعب المديرين الماليين بالبيانات المالية المنشورة في شكل إدارة أرباح.

#### ب.الرذائل

تمثل الفئة الثانية من الضغوط التي تدفع للغش، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالضغوط المالية، ويمثل القمار الدافع الرئيسي للغش، حيث إن تزايد السلوك الاحتيالي يعكس ارتفاع الوصول إلى القمار، وتخلق عائدات القمار دورة لا تنتهي من الضغوط.

#### ت.الضغوط الغير مرتبطة بالعمل

وتمثل الفئة الثالثة التي تدفع إلى عمليات الغش ، وهي تمثل ضغوط غير مالية، في هذه الفئة عدم الرضا عن مكان العمل هو المصدر الرئيسي للسلوك غير القانوني، حيث يقوم الأشخاص بارتكاب الغش للانتقام من صاحب العمل لعدم المساواة المتصورة مثل :التغيرات في المكافآت، تسريح العمال، المعاملة غير العادلة، عدم التقدير، واضطرارهم الى البقاء في هذه المؤسسة يتطور لديهم الحافز لاختلاس الأصول، إن الموظفين غير الراضين عن المبالغ الضئيلة التي يتقاضونها أو عدم الاحترام من الزملاء أكثر ميلاً للانخراط في أنشطة مثل الغش التي تخدم مصالحهم الخاصة.

### ثانيا. الفرص لارتكاب الغش

الفرص هي القدرة على ارتكاب الغش، لأن المحتالين لا يرغبون في القبض عليهم ويعتقدون أن أنشطتهم لن يتم الكشف عنها. هناك عوامل رئيسية تزيد من الفرص لارتكاب عملية الغش داخل المؤسسة القائمة التالية ليست شاملة ولكن توفر عدد كاف من الأوضاع التي توضح دور الفرص في مثلث الغش[10] تتمل في :

#### أ. عدم وجود ضوابط تمنع و/أو تكشف السلوك الاحتيالي

إن وجود إطار فعال للرقابة الداخلية أهم خطوة يمكن للمنظمة من خلالها أن تمنع وتكشف غش الموظفين. حيث عرفت (COSO) خمسة عوامل لإطار الرقابة الداخلية للمنظمة نذكر منها ثلاث هي: الرقابة البيئية، وظيفة المحاسبة، مراقبة الأنشطة نلخص عوامل كل منها في الجدول التالي:

جدول رقم(01): هيكل الرقابة الداخلية

| البيئة الرقابية | النظام المحاسبي | مراقبة الأنشطة أو الإجراءات |
|---|---|---|
| -فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل ؛<br>-إجراءات التوظيف الفعالة؛<br>-هيكل تنظيمي سليم واضح. | -صفقات صالحة؛<br>-التصريح الصحيح؛<br>-الكمال؛<br>-التوقيت المناسب؛<br>-التقييم السليم؛<br>-تلخيص الصحيح. | -الفصل بين الواجبات؛<br>-الإجراءات المناسبة للحصول على إذن؛<br>-كفاية الوثائق والسجلات؛<br>-السيطرة على الأصول المادية والسجلات |

**Source**: W.steve albrech,O.chad albrech,C.conan albrech,F.mark zimelman, fraud examination, fourth edition, south westerna gengage learning, usa,2012,p:45.

يوضح الجدول السابق مكونات نظام الرقابة الداخلية الثلاثة والتقسيمات الفرعية لكل مكون من المكونات.

**ب.الفشل في تأديب مرتكبي الغش**

حيث إن الفرد الذي يرتكب الغش ولا يعاقب غالباً ما يستأنف السلوك الاحتيالي.

**ت.عدم الحصول على المعلومات**

تحدث العديد من عمليات الغش التي ترتكب بسبب أن الضحايا لا يستطيعون الوصول إلى المعلومات التي تمتلكها مرتكبو الغش، خصوصاً في كثير من حالات الغش الإداري التي ارتكبت ضد المستثمرين، المساهمين، وأصحاب الديون.

**ثالثا:التـــــبريـــــر**

التبرير هو العنصر الحاسم في معظم عمليات الغش، حيث أن التبرير ينطوي على التوفيق بين سلوك الشخص مع المفاهيم المقبولة عموماً، يشمل التبرير الشائع عن الأجور أو المكافآت التي كانت مستحقة لكن لم يتلقونها. حيث إن بعض المختلسين يقولون لأنفسهم أن الشركة ليست بحاجة الى المال، ويعتقد البعض الآخر أن الشركة تستحق الأموال المسروقة بسبب التصرفات السيئة ضد الموظفين.

ونلخص عوامل الغش السابقة الذكر في الشكل التالي:

**شكل رقم (02):مثلث الغش**

| الضغوط | |
|---|---|
| **المالية:**<br>-الاحتياجات المالية الغير متوقعة.ارتفاع الفواتير أو الديون الشخصية؛ا<br>وسائله والطمع؛ | **الرذائل:**<br>-لعب القمار،المخدرات،الكحول،خارج العلاقة الما |

| متعلقة بالعمل: | أخرى: |
| --- | --- |
| عدم كفاية الاعتراف بالآداء الوظيفي؛عدم الرضا بالوظيفة؛الخوف من فة. | خلق مظاهر نجاح؛الأنا، السلطة، السيطرة ن. |

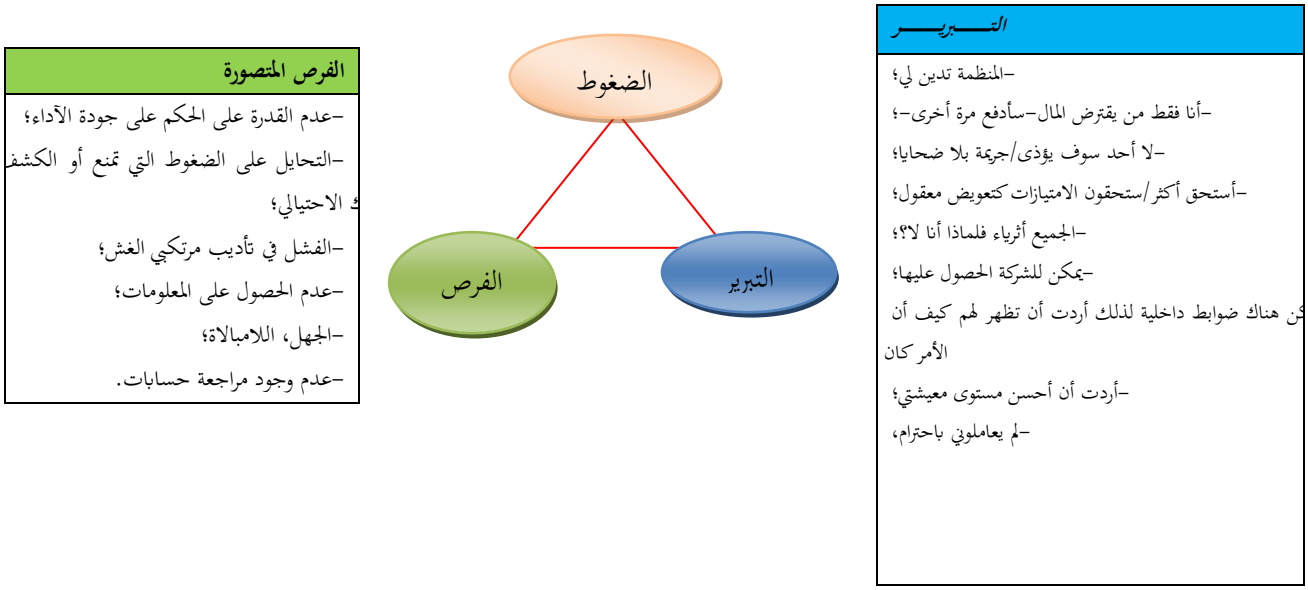


**Source**: Steven Dellaportas, conservation with inmataccountants :motivation, opportunity, and the fraud triangle, accounting forum, 2012, p:3, disponible in the site: www.elsevier.com.

يوضح الشكل السابق العناصر التي تشكل عوامل الغش الثلاثة حيث أن الضغوط التي تدفع لارتكاب الغش تشمل كل من الضغوط المالية وأخرى متعلقة ببيئة العمل وكذا الرذائل، أما العناصر التي تشكل الفرص فإنها تظهر وجود قصور في مكونات نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، أما التبرير فإن عناصرها تبين أن تنطوي على المفاهيم المقبوله عموما لدى الشخص المرتكب لفعل الغش.

## المحور الثالث: أنواع الغش المحاسبي

وفقاً لـ AICPAهناك نوعين من الأخطاء المتعمدة(الغش) التي يجب أن تأُخذ بعين الاعتبار من طرف مراجع الحسابات عند مراجعة القوائم المالية وهي[11] :

**النوع الأول**: وهي الأخطاء المتعمدة الناتجة عن التقارير المالية والذي يعرف على أنه:" أخطاء متعمدة أو حذف كميات أو إفصاحات في البيانات المالية لتضليل مستخدمي القوائم المالية".

**النوع الثاني**: هي الأخطاء المتعمدة الناتجة عن اختلاس الأصول الذي ينطوي على سرقة أصول المؤسسة، وعادة ما يكون اختلاس الأصول مصحوباً بسجلات ووثائق مزورة أو مضللة من أجل إخفاء حقيقة الأصول المفقودة مما يسبب مخالفات محاسبية في البيانات المالية.

ونعرض فيما الأنواع الخاصة بكل نوع من الأنواع السابقة:

## أولاً: التقارير المالية الاحتيالية

### أ. مفهوم التقارير المالية الاحتيالية

إن الأخطاء أو المخالفات المحاسبية في القوائم المالية يمكن أن تنشأ من الأخطاء والغش لذا من المهم التمييز بين القوائم المالية الخاطئة والقوائم المالية الاحتيالية .

- **تعريف التقارير المالية الخاطئة**

القوائم المالية الخاطئة تشمل أخطاء غير مقصودة مثل حذف قيم أو إفصاحات وتكون على النحو التالي[12]:

- الخطأ في جمع ومعالجة البيانات عند إعداد القوائم المالية؛
- التقدير المحاسبي غير الصحيح الناشئة عن سوء التفسير أو الرقابة؛
- الخطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية الخاصة بالاعتراف، القياس، التبويب، العرض والإفصاح.

- **تعريف التقارير المالية الاحتيالية**

تختلف التعريفات المقدمة للتقارير المالية الاحتيالية على حسب اختلاف الأكاديميين ومن هذه التعريفات:

- يعرف التقرير المالي الاحتيالي بأنه عبارة عن[13]:" التحريف العمدي أو حذف قيم أو إفصاحات بنية خداع أو تضليل المستخدمين المعنيين، تتضمن معظم حالات التقرير المالي الاحتيالي عادة التحريف العمدي للقيم وليس الإفصاحات".

- التقارير المالية الاحتيالية هي نوع من الغش الإداري الذي يعرف على انه[14]:" الغش المتعمد الذي ترتكبه الإدارة لإصابة المستثمرين والدائنين من خلال التقارير المالية المضللة مادياً"؛

- الغش الإداري يمثل العامل المشترك بين جرائم الأعمال والتقارير المالية الاحتيالية والنشاط الإداري كما يوضحه الشكل التالي:

**شكل رقم(03): الغش الإداري**

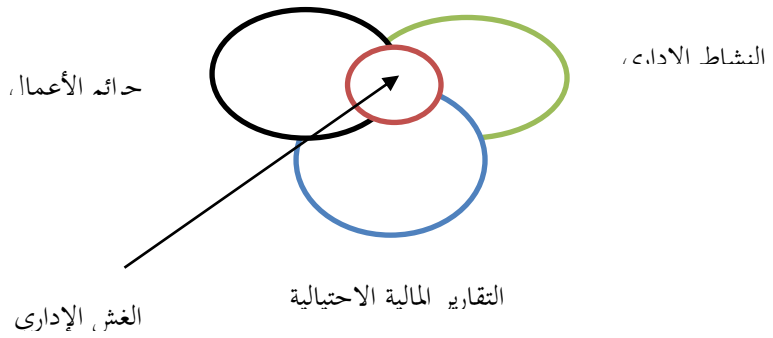


**Source**: Nadia smaili, la gouvernance comme moyen de prévention et de détection des irrégularités comptables pouvant mener à la fraude, thèse présentée en vue d`obtention du garde de philosophie doctor (ph.d) en administration, décembre 2006, HEC université Montréal, p :160.

- كما تشمل التقارير المالية الاحتيالية ما يلي[15]:
- التزوير والتلاعب في سجل المواد، والوثائق الداعمة والمعاملات التجارية؛
- إغفال متعمد للمواد وتحريف للأحداث؛
- إغفال متعمد أو عرض إفصاحات غير كافية فيما يتعلق بمبادئ المحاسبة والسياسات والمبالغ المالية ذات الصلة.

من خلال ما سبق يمكن وضع تعريف شامل للتقارير المالية الاحتيالية على أنها:" عمل غير مشروع تقوم به الإدارة لخداع وتضليل المستخدمين المعنيين".

**ثانياً:اختلاس الأصول**

هناك القليل من البحوث الأكاديمية التي تناولت اختلاس الأصول( لأن معظم الدراسات ركزت على القوائم المالية الاحتيالية). ونتيجة لذلك، فقد أجريت الكثير من البحوث حول اختلاس الأصول من قبل المنظمات المهنية مثل جمعية فاحصي الغش المعتمدين التي تنشر تقريرها حول الغش المهني كل عامين.

لفهم أنواع مخططات الاختلاس لا بد من تحديد مفهوم مصطلح اختلاس الأصول، ونعرض فيما يلي بعض التعريفات الخاصة بهذا المصطلح[16]:

- " اختلاس الأصول هو عبارة عن استخدام الممتلكات لغرض وحيد هو الاستفادة بشكل غير عادل منها"؛
- الاختلاس هو عبارة عن: "التخصيص الخاطئ للأصول( عن طريق السرقة أو الاختلاس)"؛
- "الاختلاس يتعدى السرقة أو التملك غير الشروع بل إنه ينطوي أيضاً على إساءة استخدام أصول الشركة لتحقيق مكاسب شخصية"؛
- "يحدث اختلاس الأصول عندما يقوم الموظف باستخدام الأصول النقدية أو غير النقدية لمصلحته الخاصة"[17].

من خلال ما سبق، اختلاس الأصول هو: استخدام الموظف لممتلكات الشركة سواء النقدية أو غير نقدية للمصلحة الشخصية وهذا لتحقيق مكاسب شخصية.

## المحور الرابع: الدراسة الميدانية

شملت الدراسة الميدانية مراجعي الحسابات الخارجيين في الجزائر، حيث تم إعداد استبانه لمعرفة مدى التزامهم بمعايير المراجعة الدولية، ومن ثم معرفة آراء مراجعي الحسابات الخارجيين في الجزائر حول دوافع ارتكاب الغش المحاسبي، حيث تناولين نوعين من الغش المحاسبي التقارير المالية الاحتيالية واختلاس الأصول.

**أولا:تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية**

**أ. متغيرات الدراسة**

شملت الدراسة المتغيرين التاليين:

1. **المتغير المستقل**: تمثل المتغير المستقل في التزام مراجع الحسابات الخارجي بمعايير المراجعة الدولية في الكشف عن الغش والتقرير عنه.
2. **المتغير التابع**: اكتشاف المراجع الخارجي للغش المحاسبي ومن ثم التقرير عنه واستنتاج أهم الدوافع التي ساهمت في حصوله.

**إستبانة الدراسة**

من خلال القرار رقم 85 المؤرخ في 16 جوان 2014 المحدد لقوائم المهنيين المسجلين في جداول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والمجلس الوطني لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين بعنوان نشاط 2014 فقد بلغ عدد محافظي الحسابات في ولاية سطيف 88 محافظ حسابات، أما عن عدد الخبراء المحاسبين فقد بلغ 09 حسب القائمة التي أصدرها المصف الوطني للخبراء المحاسبين.

جدول رقم(02): الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان

| البيان | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الاستمارات الموزعة | 97 | 100 |
| الاستمارات المسترجعة | 80 | 82 |
| الاستمارات الملغاة | 12 | / |
| الاستمارات الصالحة للدراسة | 68 | 70 |

المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال الجدول فقد تم توزيع 97 استمارة عن طريق التوزيع اليدوي والالكتروني وكان عدد الاستمارات المسترجعة 80 ألغيت منها 12استمارة وعليه فقد بلغ عدد الاستمارات الصالحة للاستعمال 68 استمارة .

**ت. تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة:**

1. **لاختبار صحة الفرضية الأولى القائلة:** " يؤثر التزام مراجعي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية على اكتشاف التضليل في التقارير الدولية". تم تحليل بيانات إجابات المبحوثين المتعلقة بالمحور الأول للدراسة باستخدام اختبار Tلمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة وهي3النتائج موضحة في جدول رقم().

جدول رقم(03):تحليل فقرات المجال الأول: "يؤثر التزام مراجعي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية".

| م | الفقرة | سط الحسابي | ط الحسابي ال | ة اختبار T | القيمة الاحتمالية (.sig) | t |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | مراجع الحسابات على معرفة كافية بمعايير المراجعة الدولية تمكنه من اكتشاف التضليل في التقارير ا | 2,50 | 83.33% | 4,70 | 0,000 | 3 |
| 02 | بذل العناية المهنية اللازمة المطلوبة وفق معايير المراجعة الدولية لاكتشاف التضليل يعرض المراجع إلى المس | 2,28 | %76.22 | 2,57 | 0,012 | 5 |
| 03 | ل المراجع على تطوير وتحديث معلوماته فيما يتعلق بمعايير المراجعة الد | 2,48 | %82.83 | 4,56 | 0,000 | 4 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 04 | العناية المهنية اللازمة في تخطيط وتنفيذ المراجعة وتقيم النتائج وفقا لمعايير اجعة الدولية يساعد المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية محل المرا | 2,50 | %83.33 | 4,90 | 0,000 | 3 |
| 05 | سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة يساهم في تنفيذ المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة ال | 2,48 | %82.83 | 4,56 | 0,000 | 4 |
| 06 | التزام المراجع بمعايير المراجعة الدولية يحسن من قدرته على المنافسة. | 2,62 | %87.36 | 6,82 | 0,000 | 2 |
| 07 | ل المراجع على الاهتمام بتطوير أداء مساعديه للرفع من كفاءتهم المهنية في اكتشاف التضليل وفق معايير المراجعة ال | 2,62 | %87.36 | 7,02 | 0,000 | 2 |
| 08 | مراجع الحسابات بتدريب مساعديه حتى يُمكنهم من القيام بعملهم وفق معايير المراجعة ال | 2,68 | %89.4 | 8,11 | 0,000 | 1 |
| | المجالات السابقة | 2.52 | %84 | 5.40 | 0.000 | |

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على نتائج spss.

يتبين من خلال الجدول المذكور أن الفقرة رقم (08) نالت المرتبة الأولى والتي تنص على:"يقوم مراجع الحسابات بتدريب مساعديه حتى يُمكنهم من القيام بعملهم وفق معايير المراجعة الدولية "، حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 89.4% و يرجع ذلك بأن مراجع الحسابات يحرص على الاهتمام بتطوير أداء مساعديه وتدريبهم على العمل بمعايير المراجعة الدولية وهذا للرفع من كفاءتهم والتي تحتم عليهم اكتشاف عمليات التضليل المتعمدة في التقارير المالية.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي2.52، وأن المتوسط الحسابي النسبي 84%وقيمة اختبار T كانت 5.40، وأن القيمة الاحتمالية sig بلغت 0.000 وهي أقل من a=0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على يؤثر التزام مراجعي الحسابات بمعايير المراجعة الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية.

2. **لاختبار صحة الفرضية الثانية القائلة:** " يعتبر الضعف في مكونات الرقابة الداخلية من أهم الدوافع لنشر تقارير مالية احتيالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجين". كانت النتائج كالتالي:

جدول رقم(04):تحليل فقرات المجال الأول: "أهم الدوافع في نشر تقارير مالية احتيالية ".

| | دوافع ارتكاب الغش المحاسبي في القوائم المالية | ط الحسابي | قيمة اختبار t | القيمة الاح ( |
|---|---|---|---|---|
| | د من عدم وجود إحدى الحالات التالية التي تؤدي إلى زيادة الغش في القوائم الم | 2,27 | 2,452 | 1-17 |
| أ | ظروف اقتصادية أو صناعية أو تشغيلية مهددة للاستقرار المالي للمؤس | 2,16 | 1,47 | 0,146 |
| ب | ضغوط غير اعتيادية من داخل أو خارج الشركة. | 2,22 | 2,033 | 0,046 |
| ج | ضغوط مالية على الإدارة. | 2,28 | 2,794 | 0,007 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| د | الشكوك حول أمانة وكفاءة الإدارة. | 2,22 | 74 | 2,072 | 0,042 |
| هـ | هيكل تنظيمي معقد أو غير مستقر. | 2,27 | 75.66 | 2,452 | 0,017 |
| ي | وجود أوجه قصور في مكونات الرقابة الداخلية. | 2,63 | 87.66 | 7,018 | 0,000 |
| و | معدل دوران مرتفع للموظفين الرئيسين في الإدارة الوسطى والعليا. | 1,93 | 64.33 | -0,532 | 0,597 |

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على نتائج spss.

جاءت نتائج الدراسة حول أهم الدوافع لنشر تقارير مالية احتيالية كما يوضحها الجدول التالي:

كما تشير الإحصائيات إلى أن أكثر الحالات التي تؤدي إلى زيادة الغش في القوائم المالية هي وجود قصور في مكونات الرقابة الداخلية بمتوسط حسابي87.66% وأقلها كان ارتفاع معدل دوران الموظفين الرئيسين في الإدارة الوسطى والعليا بمتوسط حسابي نسبي 64.33%، وهو ما يؤكد صحة الفرضية يعتبر الضعف في مكونات الرقابة الداخلية من أهم الدوافع لنشر تقارير مالية احتيالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجين.

3. لاختبار صحة الفرضية الثالثة القائلة:" تعتبر المصروفات المرتفعة للإدارة العليا( السفر، التعويضات) من أهم الدوافع لاختلاس الأصول في الشركة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين". فقد جاءت نتائج الدراسة حول أهم الدوافع لسوء استخدام الأصول من قبل الموظفين كمل يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم(05) : دوافع سوء استخدام الأصول

| دوافع ارتكاب الغش المحاسبي في الأصول | | المتوسط الحسابي | المتوسط الحسابي النسبي | قيمة اختبار | القيمة الاحتمالية (sig) |
|---|---|---|---|---|---|
| أ | ضغوط مالية شخصية | 032, | 67.66 | 0.27 | 0.788 |
| ب | علاقات عدائية بين المؤسسة والموظفين | 192, | 37 | 1.749 | 850,0 |
| ج | نقص عناصر الرقابة على السجلات الالكترونية | 372, | 97 | 3.599 | 10,00 |
| د | ا مصروفات مرتفعة للإدارة العليا(السفر، التعويضات). | 512, | 83.66 | 5.095 | 000,0 |

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج spss.

حسب الإحصائيات فإن أول الحالات التي تؤدي إلى سوء استخدام الأصول والتي حصلت على متوسط نسبي 83.66% هي المصروفات المرتفعة للإدارة العليا( السفر، التعويضات)، أما أقلها تأثيراً فكانت لضغوط المالية الشخصية بمتوسط حسابي نسبي 67.66 % ويعود السبب لأن مراجع الحسابات يمكنه الاطلاع على المعلومات الخاصة بالمصروفات الإدارية الخاصة بالسفر والتعويضات في حين لا يستطيع التعرف على الضغوط المالية الشخصية التي يتعرض لها الموظفون. وهو ما يؤكد صحة الفرضية القائلة أن أهم الدوافع التي تؤدي إلى سوء استخدام الأصول هي المصروفات المرتفعة للإدارة العليا( السفر، التعويضات).

## خـــاتمـــــة

يعتبر الغش المحاسبي فن من فنون التضليل ينتهجه المحاسبون في مهنتهم وذلك لتحقيق غايات وأهداف معينة تستفيد منها فئة معينة على حساب باقي الفئات المستفيدة داخل وخارج الشركة، حيث يتم الغش نتيجة توافق مجموعة من العوامل تشترك فيما بينها لتحفز الشخص على ارتكاب فعل الغش، وتعتبر الدوافع إحدى هذه العوامل ، وهو ما ركزت عليه الدراسة الميدانية حيث توصلنا إلى مجموعة النتائج التالية:

- يؤثر التزام مراجعي الحسابات الخارجين بمعايير المراجعة الدولية في الكشف عن الغش والتقرير عنه ؛
- أهم الدوافع لنشر تقارير مالية احتيالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين تمثلت في وجود قصور في مكونات الرقابة الداخلية؛
- أهم الدوافع لسوء استخدام الأصول من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين تمثلت في المصروفات المرتفعة للإدارة العليا( السفر، التعويضات).

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن وضع الاقتراحات التالية:

- ضرورة اعتماد الجزائر للمعايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين في نسختها الكاملة، مما سيضفي على التقارير المالية المصداقية و الموثوقية وهو ما يتطلع إليه مستخدمو هذه التقارير؛
- ضرورة تفعيل نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسات بما لايدع مجال للتلاعبات المحاسبية ، والمساهمة في إضفاء الثقة على التقارير المالية .

## قائمة المراجع

[1]Rezaee z, financial statement fraud:prevention and detection, j.wiley and sonc, p:10.
[2]Larry j.siegel, criminology: theories, patterns, and typologies, wadsworth cengage learning, UAS, 2013,p:5.
[3]Khanh Nguyen, financial statement fraud(motives, methods, cases and detection, boca raton, florida, USA,2010, p:3-4
[4]محمود، رأفت سلامة وكلبونة، أحمد يوسف وزريقات، عمر محمد، علم تدقيق الحسابات العملي، الطبعة الاولى، دار المسيرة، للنشر،عمان،2011، ص:30.
[5]الصبان، محمد سمير والفيومي، محمد، المراجعة – بين التنظير والتطبيق-، الدار الجامعية، بيروت، 1990،ص:135.
[6]الوقاد، سامي محمد وديان، لؤي محمد، تدقيق الحسابات(1)، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي، عمان، 2010،ص:93.
[7]الاتحاد الدولي للمحاسبين، اصدارت المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد اخلاقيات المهنة –معيار التدقيق الدولي رقم 240( مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق)، 2003، ص:202.
[8]Nadia smaili, la gouvernance comme moyen de prévention et de détection des irrégularités comptables pouvant mener à la fraude, thèse présentée en vue d`obtention du garde de philosophie doctor (ph.d) en administration, décembre 2006, HEC université Montréal, p :157.
[9]Albrecht,W.S, how to detect and prevent business fraud, prentice- hall, p:277.
[10]W.steve albrech,O.chad albrech,C.conan albrech,F.mark zimelman, fraud examination, fourth edition, south westerna gengage learning, usa,2012,p39
[11]Khanh Nguyen, financial statement fraud: motives, methods, cases and detection, boca raton, florida, USA, 2010,,P:7.
[12]Khanh Nguyen, ibid, p:5.
[13] أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007،ص:271.

[14]Tiina intaland linh thuy do, financial statement fraud( recognition of revenue and the auditor`s responsibility for detecting financial statement fraud, master thesis accounting and finance, 2002, p:18.
[15]Khanh Nguyen ,opcit , p:6-7.
[16] TommieW.singleton,fraud auditing and forensic accounting, fourth edition, john wiley and sonc, new gersy, usa,2010,p :84-85.
[17] Edward p.perdue and christina k.mcdonald, ***"Responding to Workplace Embezzlement and Asset Misappropriation – A Legal and Forensic Accounting Guide"***, This article discusses issues that were addressed in a teleconference, "Fraud Prevention and Investigation Issues," presented on September 16, 2010 by MDTC's Commercial Litigation Section.